تطور متوسط حجم الأسرة الجزائرية من 1966 إلى غاية 2008، و أهم العوامل المؤثرة فيه

أ. **طعبة عمر** (طالب دكتوراه)
جامعة محمد بن احمد وهران 2 (الجزائر)
أ.د. فضيل عبد الكريم
جامعة محمد بن احمد وهران 2 (الجزائر)

ملخص:

عرفت الجزائر منذ استقلالها تغيرات على جميع الأصعدة، من بينها التغير على المستوى الديموغرافي ذو الطابع المتسارع نسبيا مقارنة بباقي دول العالم، يُترجم هذا التغير بتطورات المتغيرات الديموغرافية، نذكر منها المتغير متوسط حجم الأسرة الذي يُعد عاكساً و معطياً لصورة و لو أولية على مدى كبر أو صغر حجم سكان الجزائر، و من جهة أخرى يعكس مدى تأثر حجم سكان الجزائر بالمتغيرات و المستجدات الأخرى الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية، و على هذا الأساس تبلورت فكرة اعتماده كموضوع بحث و تخصيص ورقة العمل هذه المتواضعة لإظهار جل التغيرات التي مسته مع محاولة الكشف على أهم العوامل التي ساهمت في تطوراته لاسيما الديموغرافية منها.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، متوسط حجم الأسرة، معدل المواليد، نسبة العزوبة، أمل الحياة عند الولادة

Résumé

Algérie connue depuis l'indépendance des changements à tous les niveaux, y compris changer le niveau démographique est relativement caractère accélérée par rapport au reste du monde, cela se traduit par l'évolution dans les variables démographiques, parmi eux de changer la taille moyenne des ménages, qui est réfléchissant et donnant à la situation et si initiale sur la volume quantitatif de la population de l'Algérie, et d'autre part reflète la vulnérabilité de la taille de la population par les autres facteurs développements économiques, la situation politiques et les transfères sociaux, et sur cette base cristallisé l'idée de l'adoption comme un sujet de recherche, pour montrer la majeure partie des changements qui l'ont touché à tenter de détecter le plus important Les facteurs qui ont contribué à l'évolution, en particulier ceux démographiques.

Mots-clés: le ménage, la taille moyenne du ménage, taux de natalité, la proportion de célibat, l'espérance de vie à la naissance.

Abstract:

Algeria known since independence changes at all levels, including changing the demographic level is relatively character accelerated compared to the rest of the world, this translates changing developments in demographic variables, among them changing the average household size, which is reflecting and giving to the image and if initial on how big or the small size of the population of Algeria, and on the other hand reflects the vulnerability of the size of the population of Algeria variables and other economic developments, political and social, and on this basis crystallized the idea of adoption as a subject search and customize the worksheet these humble to show the bulk of the changes that have touched him with attempting to detect the most important Factors that contributed to the developments, especially demographic ones.

Keywords: family, average family size, birth rate, the proportion of celibacy, life expectancy at birth

مقدمة:

شهدت جل دول العالم تغيرات مست كل الظواهر الديموغرافية مع بدايات انطلاق ما عُرف تاريخيا بالثورة الصناعية التي عاشتها الدول الأوربية وما انعكس عنها على مجتمعات دول العالم من الناحية السكانية بنوع من التفاوت من مجتمع إلى آخر، فبتتبع التاريخ الديموغرافي البشري في الأزمنة التي سبقت الثورة الصناعية نجد انه تميز بمعدلات مواليد جد مرتفعة قابلتها معدلات وفيات تميزت هي الأخرى بالارتفاع مما نتج عنه معدلات نمو سكاني طبيعية منخفضة طبيعيا، غير أن السنوات الموافقة للثورة الصناعية كانت بمثابة نقط انعطاف و تغير في المسار الكمي لمختلف الظواهر الديموغرافية بوتيرة معاكسة على مستوى الدول التي كانت مهدا للثورة الصناعية و التي بدورها صدرت التوجه الاقتصادي الجديد لمختلف دول العالم، مما تمخض عنه بداية كتابة التاريخ الديموغرافي للبشرية بشكل مخالف عن المراحل التي سبقتها ولكن بنوع من التفاوت الزمني بين دول العالم.

بدأت ملامح التغيرات الديموغرافية في الجزائر بالظهور غير أنها لم تسر في مجراها التطوري الطبيعي بفعل الاستعمار الذي لازمها مع بدايات القرن التاسع عشر إلى غاية سنة 1962، و على هذا الأساس بدأ التغير الكمي الفعلي في مختلف الظواهر الديموغرافية بعد الاستقلال. ساير التغير الديموغرافي تغيرات جوهرية أخرى مست مختلف المستويات السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و حتى الثقافي، وإذا كان يتم رصد أوجه ومظاهر هذه التحولات على المستويات يتم بشكل أكثر يسرا اعتمادا على أرقام ومعطيات و إحصائيات، فإن رصد وكشف التحولات على المستوى الديموغرافي يعد صعبا، لأن بلورة السلوكات و القناعات الفردية و الأسرية ذات الطابع الديموغرافي تحتاج إلى زمن طويل نسبيا، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لتداخل عدة عوامل و متغيرات مرتبطة بعلاقات معقدة في بينها.

يعد المتغير متوسط حجم الأسرة احد اهتمامات العلوم السكانية، كما يعتبر من بين أهم المتغيرات الديموغرافية و أكثرها تعقيدا، بسبب الكم الهائل من المتغيرات ذات الطابع الديموغرافي و غير الديموغرافي التي تعمل على التأثير فيه سواء نحو الزيادة أو التراجع إذا تمت ملاحظته كمتغير تابع.

و بتتبع تطور هذا المؤشر في الجزائر ابتداءا من سنة 1966 الموافقة لانجاز أول تعداد عام للسكان و السكن باعتباره أول عملية عد في تاريخ الجزائر المستقلة إلى غاية تاريخ 2008 الموافق لانجاز آخر تعداد في الجزائر مرورا بالتعدادات و المسوح المنجزة بين التاريخين نجد انه عرف تحولا كميا بين تاريخين الملاحظة.

إشكالية البحث:

نالت الجزائر استقلالها سنة 1962، و أصبحت سيدة في اتخاذ قراراتها و تسطير سياساتها في شتى الميادين نذكر منها السكانية، فبعد انتهاء الحرب التحريرية واستقرار الأمن والنظام في البلاد شجعت الجزائر زيادة أعداد سكانها، كما ساهم في ذلك ارتفاع مستوى المعيشة، انتشار الرعاية الطبية و ارتفاع معدلات الزواج مما أدى إلى ارتفاع مستويات الخصوبة، و تراجع مستوى معدل الوفيات السنوية، كما أن الدولة الجزائرية أو بتعبير أدق السياسة السكانية في الجزائر في العشريتين الأولى و الثانية بعد استقلالها لم تكن معارضة بشكل قاطع للنمو السكاني أو الزيادة العددية للسكان بحيث كانت تعتقد و تؤمن بايجابيتها، يدل على ذلك أن الجزائر من بين الدول التي عارضت برامج تنظيم الأسرة إذ كانت تعتبرها مؤامرة امبريالية تهدف إلى تحديد سكان الدول النامية خلال انعقاد مؤتمر بوخارست الدولي للسكان عام 1974م الذي برز فيه الجدال بشكل جد حاد حول موضوع تزايد السكان و ظهوره كمشكلة سكانية إلى درجة بروز صراعات فكرية حول السكان والتنمية، تبنت الجزائر خلال هذا المؤتمر شعار يؤكد على أن التنمية هي أفضل وسائل تنظيم الأسرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر لم تدخل في الحسبان كل المتغيرات

الديموغرافية عند انجاز المخططات التنموية ذات الطابع الاقتصادي الخاصة بهذه الفترة، و كأن الجزائر كانت مطمئنة تجاه أعداد المواليد المسجلة سنويا بالرغم من كبر حجمها مقارنة بما سجل على مستوى الدول الأخرى.

غير أن الجزائر لم تدم في تبني نفس الموقف تجاه معدلات النمو السكاني المسجلة سنويا السائر نحو الزيادة، بحيث بدأت تشعر بضرورة ضبطها و محاولة التحكم بها خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانيات أين بدأت الجزائر تؤمن بضرورة مسألة تنظيم الأسرة بعد تزايد سكانها وانتشار البطالة، والانهيار الحاد لأسعار البترول سنة 1986 من 42 دولار للبرميل إلى حدود 12 دولار، في حين كانت عائدات العملة الصعبة في الجزائر من قطاع المحروقات تمثل ما يقارب 98% من مجموع عائداتها، و ما صعّد من حدة الأزمة التبعية الاقتصادية للخارج بحيث أكثر من نسبة 70% من المواد الغذائية كان مصدرها الاستيراد من دول الخارج، إضافة إلى فشل بعض السياسات الاقتصادية التي انعكست سلبا على عدة مستويات من بينها الوضع الكمي السكاني و كل المتغيرات المتحكمة به خلال السنوات الموالية لهذا التاريخ وصولا إلى سنة 2008، من بين هذه المتغيرات المتغير متوسط حجم الأسرة الجزائرية، من خلال ما تقدم ذكره نطرح التساؤل:

ما هي وجهة تغير متوسط حجم الجزائرية خلال الفترة المحددة بالتاريخين 1966 و 2008، و ما هي أهم العوامل الكامنة وراء تغيراته؟

تحديد المفاهيم: بحكم تناول هذا البحث من وجهة نظر ديموغرافية، سنحاول تقديم مفاهيم تتماشى مع علم الديموغرافيا.

الأسرة: تم في عمليات التعداد المنجزة في الجزائر تحت إشراف الديوان الوطني للإحصائيات التفريق بين نوعين (مفهومين) للأسرة، الأسرة العادية و الأسرة الجماعية **(1)**، بحيث تتكون الأسرة العادية من فرد أو مجموعة من الأفراد، يعيشون معا في نفس المسكن، تحت مسؤولية رب الأسرة، يحضرون عادة وجباتهم الرئيسية معا، تربطهم في الغالب قرابة دموية أو الزواج أو المصاهرة و يمكن لشخص واحد يعيش بمفرده أن يشكل أسرة عادية، كما يمكن لأسرة عادية أن تتكون من عائلة أو عائلتين أو مجموعة عائلات، في حين الأسرة الجماعية تتكون الأسرة الجماعية من شخصين أو أكثر و هي لا تستجيب للمقاييس المذكورة بالنسبة لتعريف الأسرة العادية أي لا وجود لأي شكل من أنواع الروابط بينهم، يعيشون في مسكن واحد، و أحيانا ما يحضرون وجباتهم الرئيسية معا أي احتمال وجود تبعية اقتصادية بينهم.

تماشيا مع علم الديموغرافيا وما سبق العمل به في عمليات التعداد و ما يخدم موضوع البحث، سيكون المقصود بالأسرة أنها مجموعة أشخاص يعيشون في نفس المسكن و يحضرون عادة وجباتهم الرئيسية معا مهما كانت العلاقة الجامعة بينهم (دموية، زواجية، أخرى)، كما قد يشكل شخص يعيش بمفرده أسرة. كما تتشكل الأسرة الواحدة من عائلة واحدة أو عدة عائلات.

السن المتوسط الأول للزواج: عدد السنوات التي يقضيها الأشخاص العزاب الذين يتزوجون قبل سن الخمسين، و يعتبر مؤشرا رئيسيا يسمح لنا بقياس مدى تقدم أو تأخر سن الزواج**(2)**

متوسط حجم الأسرة: يعبّر هذا المؤشر على مدى توسع الأسر كميا و البعد الكمي للأفراد المنتمين للأسرة، و يحسب بقسمة مجموع عدد الأفراد على عدد الأسر في التجمع السكاني.

1- تطور حجم الأسر الجزائرية خلال المرحلة 1966 – 2006 :

يلخص الجدول التالي تطور متوسط حجم الأسرة الجزائرية في شكلها العام، و حسب المنطقة السكنية (حضرية أو ريفية) من خلال المعطيات التي تم جمعها من نتائج مختلف التعدادات المنجزة في الجزائر من سنة 1966 إلى غاية 2008 و نتائج المسحين الوطنيين المنجزين سنتي 2002 و2006.

و الذي تعكس معطياته تباينا في متوسط الحجم الأسري بين الوسطين السكنيين حضر و ريف، و يرجع ذلك إلى خصائص كل وسط سكني، إذ تتباين الميزات السوسيوديموغرافية الخاصة بقاطني كل وسط. بحيث نلاحظ من خلال بياناته و جود اختلاف في متوسط حجم الأسر الجزائرية بين الوسطين السكنيين الريف و الحضر اعتمادا على الملاحظة الآنية أي خلال أزمنة الملاحظة التي تقتصر على السنوات التي أنجزت فيها التعدادات و المسحين أي السنوات 1966، 1977، 1987، 1998، 2002، 2006 و 2008 .

جدول رقم 1 : تطور متوسط حجم الأسرة حسب الوسط السكني من 1966 إلى 2008

التعداد	الوسط السكني		المجموع
	حضر	ريف	
1966	5,69	6,07	5,92
1977	6,65	6,67	6,66
1987	6,83	7,69	7,1
1998	6,2	6,9	6,3
2002 مسح	6,18	6,64	6,36
2006 مسح	5,67	6,2	895,
2008	25,7	6,2	5,86

المصدر: - التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1966، 1977، 1987 ، 1998 و2008

- المسح الوطني لصحة الأسرة (PAPFAM 2002) .
- المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 2006) .

و لإظهار الفروق كميا في هذا المؤشر بين ما تم تسجيله على مستوى الوسطين السكنيين نعتمد على المخطط رقم 1، الذي يعكس هذه التباينات بشكل أكثر يسرا، و المنجز بناءا على المعطيات الملخصة في الجدول رقم 1، حيث وظفنا الأعمدة البيانية للتمثيل البياني للمعطيات بحكم أن المتغيرين المراد تمثيلهما بيانيا كميان، كما تمت ملاحظتهما خلال فترات زمنية متقطعة أي وجود فترة زمنية فاصلة بين كل ملاحظة و أخرى **(2)**.

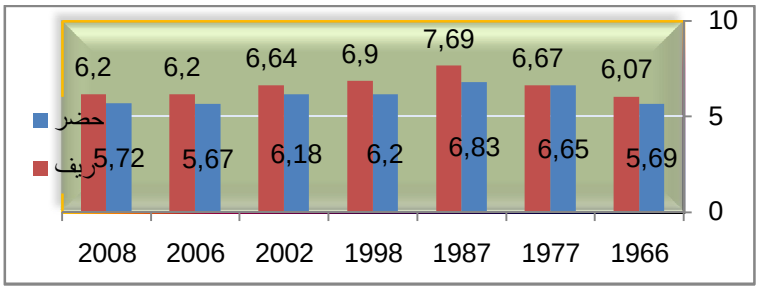

مخطط 1: تباين متوسط حجم الأسرة حسب المنطقة السكنية حضر ريف من 1966 إلى 2008

كما سلف أن ذكرنا، لاحظنا وجود تباينات كمية في قيمة متوسط حجم الأسرة الجزائرية بين الوسطين السكنيين الريف و الحضر اعتمادا على الملاحظة الآنية أي بتركيز الملاحظة على نتائج كل تعداد و مسح بشكل مستقل، و لإظهار مسار تغير هذا المؤشر بشكل إجمالي و على مستوى كل وسط سكني زمنيا اعتمادا على الملاحظة المستمرة أي بدلالة التواريخ الموافقة لانجاز كل عمل (تعداد و مسح)، نستعين بالمخطط البياني رقم 2 الذي انجزناه استنادا إلى المؤشرات الملخصة في الجدول رقم 1، و الذي يتبن من خلاله و بصورة واضحة أن الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية عموما عرف أربعة مراحل خلال تطوره بين الارتفاع و الانخفاض. تمتاز كل مرحلة باتجاه معين، لكن هذه الاتجاهات ظلت نفسها مهما كان الوسط السكني حضر أو ريف.

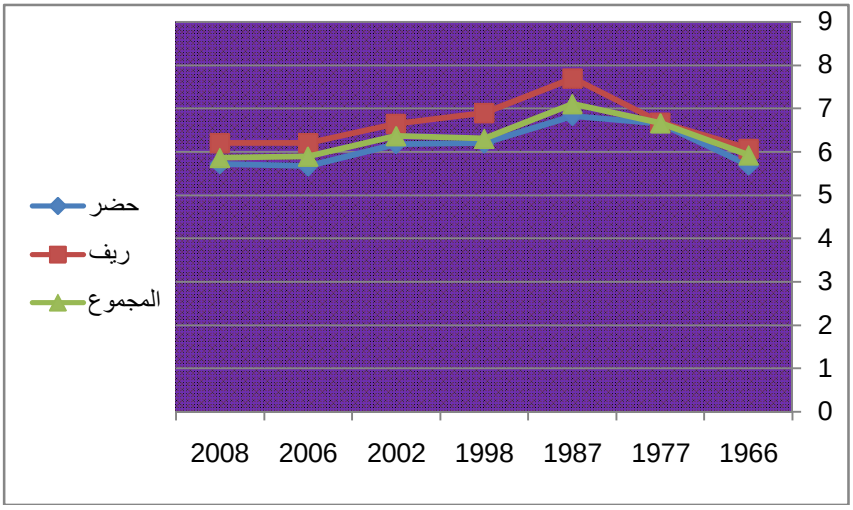

مخطط 2: تطور متوسط حجم الأسرة من 1966 إلى 2006

قبل تتبع مسار تطور متوسط حجم الأسرة خلال المراحل الأربعة التي اشرنا إليها سلفا، وجب علينا حساب معدلات الزيادة أو النقصان الخاصة بمتوسط حجم الأسرة الجزائرية بشكل إجمالي و في كل منطقة سكنية كل على حدى بين مختلف نتائج التعدادات و المسوح. اعتمادا على نتائج تعداد 1966 كنقطة مرجعية لكافة أنواع المقارنات، إجمالا أو على مستوى كل وسط سكني بشكل مستقل.

لحساب معدلات التطور نقوم بطرح متوسط حجم الأسرة للسنة المرجعية من متوسط حجم الأسرة للسنة المراد حساب التغير لغايتها ثم يقسم حاصل الطرح على متوسط حجم الأسرة للسنة المرجعية، بغية التعبير عن التغير في متوسط حجم الأسرة بالنسبة المئوية يضرب الناتج من عملية القسمة في مئة (100).

من خلال معطيات الجدول رقم1، يمكننا التوصل إلى المؤشرات الموضحة في الجدول رقم 2 التي تترجم معدلات التغير نحو الزيادة في حالة الإشارة الموجبة أو نحو النقصان في حالة الإشارة السالبة الحاصل في متوسط حجم الأسرة الجزائرية خلال فترة الملاحظة الممتدة من سنة 1966 إلى غاية سنة 2008 بشكل إجمالي، و في كل منطقة سكنية حضر و ريف بشكل مستقل.

جدول رقم 2 : معدلات تطور متوسط حجم الأسر حسب الوسط السكني خلال الفترة 1966 - 2008

التعداد	معدلات تطور (%)		المجموع
	حضر	ريف	
1966- 1977	16,87	9,88	12,50
1966– 1987	20,04	26,69	19,93
1966- 1998	8,96	13,67	6,42
1966 – مسح 2002	8,61	9,39	7,43
1966- مسح 2006	350,-	2,14	51-0,
1966- 2008	0,52	2,14	-1,01
1977- 1987	2,71	15,29	6,61
1977 – 1998	-6,77	3,45	-5,41
1977 – مسح 2002	-7,07	-0,45	-4,50
1977 – مسح 2006	74-14,	-7,05	56-11,
1977- 2008	-13,98	-7,05	-11,56
1987- 1998	-9,22	-10,27	-11,27
1987 – مسح 2002	-9,52	-13,65	-10,42
1987 – مسح 2006	98-16,	-19,38	04,7-1
1987- 2008	25-16,	-19,38	46, 7-1
1998 – مسح 2002	-0,32	-3,77	0,95
1998 – مسح 2006	55-8,	-10,14	51-6,
1998- 2008	74,7-	-10,14	98-6,
مسح 2002 – مسح 2006	25,8-	-6,63	39-7,
مسح 2002 – 2008	74-7,	-6,63	86-7,
مسح 2006 - 2008	88,0	0	51,0-

المرحلة الأولى (1966 - 1987): اتجه في هذه المرحلة متوسط حجم الأسرة نحو التصاعد، بحيث ارتفع من 5.92 فردا في الأسرة خلال تعداد سنة 1966 إلى 6.66 فردا في تعداد سنة 1977 ليواصل الصعود إلى أن بلغ 7.10 أفراد في الأسرة حسب نتائج تعداد 1987، مسجلا بهذا معدل تغير نحو الزيادة قدره 12.5% بين تعدادي 1966 و 1987. كما لاحظنا من خلال المعطيات الملخصة في الجدول1 أن متوسط حجم الأسر في المناطق الريفية يفوق نظيره المسجل في المناطق الحضرية بصفة عامة في هذه المرحلة.

غير أن معدلات التغير في متوسط حجم الأسرة بين التعدادات الثلاثة التي تشملها هذه المرحلة عرفت اختلافا، بحيث شهد الوسطان السكنيان زيادة في متوسط حجم الأسر و لكن بوتيرة متباينة، إذ انتقل في الوسط الحضري من 5.69 فردا خلال تعداد سنة 1966 إلى 6.65 فردا خلال تعداد 1977، ثم واصل زيادته حتى بلغ 6.83 فردا في تعداد سنة 1987 و الذي يعد أكبر مستوى متوسط لحجم الأسرة تم تسجيله في الوسط الحضري على امتداد فترة الملاحظة، مسجلا بهذا معدل زيادة قدره 20.24% بين 1966 و 1987.

أما في الوسط الريفي، انتقل متوسط حجم الأسر من 6.07 أفراد في تعداد سنة 1966 إلى 6.67 فردا خلال تعداد 1977، ثم إلى 7.39 فردا خلال تعداد سنة 1987 مسجلا أكبر مستوى على الإطلاق عرفه متوسط حجم الأسرة في

كل من الوسطين مند أول تعداد (1966) إلى غاية تعداد 2008، نتج عن هذا الارتفاع في متوسط حجم الأسر اكبر معدل زيادة بشكل مطلق سواء على مستوى متوسط حجم الأسرة الخاص بالوسطين السكنيين الحضري و الريفي أو على مستوى المتوسط العام للأسرة الجزائرية قدره 26.69% بين تعدادي 1966 و 1987 حسب معطيات الجدول رقم 2 .

المرحلة الثانية (1987 - 1998): تميز متوسط حجم الأسر خلالها بالانخفاض على عكس ما شهده تطوره في المرحلة السابقة، إذ عرف متوسط حجم الأسرة تناقصا من 7.10 أفراد خلال تعداد سنة 1987 إلى 6.3 أفراد حسب نتائج تعداد سنة 1998، مسجلا بذلك معدل تراجع قدره 11.27 % بين 1987 و 1998.

ساير الانخفاض في متوسط حجم الأسرة الجزائرية انخفاض على مستوى الوسطين السكنيين الحضري و الريفي، إذ نقص متوسط حجم الأسرة في الوسط الريفي من 7.39 فردا خلال تعداد سنة 1987 إلى 6.9 أفراد في تعداد سنة 1998، مترجما معدل نحو النقصان قدره 10.27%. أما في الوسط الحضري انخفض متوسط حجم الأسرة من 6.83 فردا حسب نتائج تعداد 1987 إلى 6.2 فرد خلال تعداد سنة 1998، مسجلا بذلك معدل تراجع اقل من نظيره المسجل في الوسط الريفي قدره 9.22 %. بشكل إجمالي، في هذه المرحلة كان الانخفاض المسجل في متوسط حجم الأسرة في الوسط الريفي كبيرا إذا ما قورن بالمستوى المسجل في الوسط الحضري خلال هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة (1998-2002): امتازت هذه المرحلة بارتفاع طفيف جدا لمتوسط حجم الأسر، بحيث يكاد يمتاز مستواه بالثبات، إذ بقي متوسط حجم الأسرة في حدود 6.3 فرد في الأسرة بملاحظة هذا المؤشر في كل وسط سكني نجد تباينا في هذا المؤشر بينهما.

بحيث بقي المتوسط في الوسط الحضري ثابتا بين الفترتين 1998 و 2002 في حدود 6.3 فرد في الأسرة. أما في الوسط الريفي فقد تراجع متوسط حجم الأسر و لكن ليس بالشكل الكبير، بحيث انخفض من 6.9 أفراد خلال تعداد سنة 1998 إلى 6.64 فردا خلال مسح 2002، مسجلا بذلك معدل تراجع ضئيل نسبيا مقداره 3.77%. إذا قارننا متوسط حجم الأسرة في هذه المرحلة مع نتائج تعداد سنة 1966 سنلاحظ أنه بقى مرتفعا بالرغم من تراجعه في هذه المرحلة، بحيث ارتفع بمعدل قدره 7.43% حسب نتائج الجدول 2 بين سنتي 1966 و 2002.

المرحلة الرابعة (2002 إلى 2008): تراجع متوسط حجم الأسرة من 6.36 فردا في الأسرة حسب نتائج مسح 2002 إلى 5.86 فردا حسب نتائج تعداد 2008، مسجلا بهذا معدل انخفاض قدره 7.86% على طول فترة المرحلة. نتج هذا الانخفاض عن تراجع متوسط حجم الأسرة في الوسط الحضري خلال هذه المرحلة من 6.18 فردا في الأسرة إلى 5.72 فردا في الأسرة بمعدل تغير باتجاه النقصان قدره 7.74%، عكس ما شهدته المرحلة السابقة لها التي عرفت انخفاض المتوسط في الوسط الريفي مقارنة بالوسط الحضري. فيما يخص متوسط حجم الأسر للوسط الريفي لهذه المرحلة فقد عرف هو الآخر انخفاضا و لكن ليس بشكل هام، بحيث تراجع من 6.64 فردا في الأسرة إلى 6.2 فرد في الأسرة، محققا بهذا معدل تغير نحو التراجع مقداره 6.63%.

بشكل إجمالي، إذا أخذنا نتائج تعداد 1966 كقاعدة مرجعية للمقارنة، فإننا نجد أن متوسط حجم الأسرة الجزائرية قد رجع تقريبا إلى مستواه الأول بالرغم من كل هذه المراحل التي شهدت ارتفاعا في أحيان و انخفاضا أحيانا أخرى. و إذا ركزنا الملاحظة على متوسط حجم الأسرة في الوسطين الحضري و الريفي فان الفكرة السابقة الذكر تصدق كذلك، بحيث عاود متوسط حجم الأسرة الجزائرية الاستقرار في حدود 5.9 أفراد في الأسرة بشكل إجمالي.

في حين استقر عند القيمتين 5.7 أفراد في الأسرة و 6.2 فرد في الأسرة في الوسطين الحضري و الريفي على الترتيب، وهي تقريبا النتائج نفسها التي سجلت حسب نتائج تعداد سنة 1966.

2- العوامل المسببة لتطورات أحجام الأسر من 1966 إلى 2008 :

سنركز بصورة أكثر على المتغيرات الديموغرافية دون غيرها، بسب الطابع الديموغرافي للمؤشر محل البحث، والتي كان لها الأثر الواضح في تغير وتطور متوسط حجم الأسر الجزائرية نتيجة عدة إصلاحات وسياسات سكانية و صحية تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، إضافة إلى طول مرحلة الملاحظة زمنيا التي انجرّ عنها تغير في الذهنية، القناعة و السلوك الديموغرافي الذي تمخض عنه نشوء ثقافة ديموغرافية تختلف عن السابق تميّز بها أرباب الأسر و العائلات الجزائرية، كل هذا ترك آثارا واضحة على المتغيرات الديموغرافية التي أثرت بدورها على متوسط حجم الأسرة، نذكر منها:

1- السن المتوسط الأول للزواج: يبين الجدول رقم 3 تطور السن الأول للزواج في الجزائر حسب الجنس (ذكور - إناث) ابتداءا من سنة 1966 إلى غاية 2008، تم جمع المعطيات الملخصة فيه اعتمادا على التعدادات المنجزة في الجزائر من 1966 إلى غاية 2008 و المسوح الوطنية.

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم 3، بصورة إجمالية نجد أن السن المتوسط الأول للزواج في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا ابتداءا من سنة 1966 مس الجنسين معا على حد سواء، بحيث انتقل عند الذكور من 23,8 سنة تبعا لنتائج تعداد 1966 إلى 33,5 سنة تبعا لنتائج مسح 2006، مرورا بالسن 29,8 استنادا لنتائج مسح 1992، أي بفارق عشر سنوات تقريبا (9,7 سنوات)، محققا بذلك معدل تغير نحو الزيادة قدره 40,76 % خلال كامل فترة الملاحظة أي تزايد بما يقارب النصف. أما عند الإناث فانتقل السن المتوسط الأول للزواج من 18,3 سنة حسب تعداد 1966 إلى 29,9 سنة وفقا لنتائج 2006 مسح، بفارق يربو عن إحدى عشر سنة (11,6) ، مسجلا معدل زيادة قدره 63,39 %، و هو اكبر من معدل التغير الذي سجله السن المتوسط للزواج الأول عند الذكور، كما يلاحظ أن السن المتوسط للزواج الأول عند الذكور اكبر منه عند الإناث مهما كانت سنة الملاحظة خلال كامل فترة الدراسة.

جدول رقم 3: تطور السن المتوسط الأول للزواج من سنة 1966 إلى سنة 2008 حسب الجنس

السنة	الجنس		معدل التغير (%)	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
1966	23,8	18,3	سنة مرجعية	
1970	24,4	19,3	2,52	5,46
1977	25,3	20,9	6,30	14,21
1984	27,1	22,1	13,87	20,77
1987	27,6	23,7	15,97	29,51
1992	29,8	25,5	25,21	39,34
1998	31,3	25,5	31,51	39,34
2002	33	29,6	38,66	61,75
2004	33	31	38,66	69,40
2006	33,5	29,9	40,76	63,39

المصدر: - التعداد العام للسكان و السكن لسنة 1966، 1977، 1987 و 1998

- المسوح الوطنية 1992، (PAPFAM 2002)، (MICS 2006)

عند ملاحظتنا للجدول رقم 3 بشكل أكثر تفصيل، أي مرورا بالسنوات البينية للملاحظة، لمتابعة التغير في السن المتوسط الأول للزواج، و ليكن بين كل عشر سنوات أي التواريخ الموافقة لانجاز التعدادات في الجزائر، لوجدناه يتجه نحو الارتفاع بين تعدادي 1966 و 1977 لدى الجنسين معا، محققا معدل تغير مقداره 6.3% و 14.2% على الترتيب، يمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض معدلات الطلاق من جهة، و جهة أخرى إلى تراجع معدل العزوبية النهائية من 3.6%

سنة 1954 إلى 2.1% سنة 1966 ثم إلى 2.9 % سنة 1969 **(4)** و ذلك على المستوى الوطني، لان انخفاض عدد حالات الطلاق يترتب عليها قطعا قلة حالات إعادة الزواج التي غالبا ما يكون الطرف الثاني فيها متقدما في السن سواء كان ذكر أو أنثى، كما أن انخفاض معدلات العزوبة النهائية يترتب عنها زواج بعض الأفراد ذكورا كانوا أو إناث و لكن في أعمار متأخرة، كون العزوبة النهائية تبدأ ديموغرافيا ابتداءا من السن خمسين (50) سنة سندا لمفهوم السن الأول للزواج الذي سبق تقديمه. إضافة إلى ذلك صدور القانون 63-224 بتاريخ 29 جوان 1963 الذي تم فيه تحديد السن الأدنى القانوني للزواج بستة عشر (16) سنة لدى الإناث و ثمانية عشر (18) سنة لدى الذكور **(5)**. الذي ساهم في رفع السن المتوسط الأول للزواج في السنوات التي تلته، لكن رغم انخفاض هذه الأعمار، غالبا ما لا تحترم خاصة في المناطق الريفية.

فيما يخص السنوات العشر التالية، تم تسجيل ارتفاع في السن المتوسط الأول للزواج لدى الجنسين بحيث بلغ 27,6 لدى الذكور سنة 1987 في حين وصل إلى 23,7 سنة عند الإناث، مسجلا بهذا معدل تغير اتجاه الزيادة اكبر من التغير الذي شهدته السنوات العشر السابقة. كما يلاحظ أن معدل التغير عند الإناث في هذه الفترة اكبر من نظيره لدى الذكور، بحيث وصل مقدار التغير نحو الارتفاع القيمتين 13.39% و 9.09% عند الإناث و الذكور على الترتيب، يمكن إرجاع كبر معدل التغير لدى المتوسط الخاص بالنساء مقارنة بنظيره عند الذكور إلى تبلور نوع من الثقافة الصحية ذات البعد الديموغرافي خاصة فيما يتعلق بالحمل و الإنجاب، إذ أشار عبد القادر القصير إلى نشوء مثل هذه الثقافات في المجتمعات العربية و من بينها الجزائر، بحيث يرى أن التشريعات الخاصة بتحديد السن في المجتمعات العربية قد نشأت نتيجة شيوع معتقدات جديدة حول الصحة و الخصوبة و أهمية الحياة الأسرية و لتلاقي الأضرار الصحية و الاجتماعية التي تنشأ من الزواج بين صغار السن، و عادة ما يعتبر الولد مؤهلا للزواج عندما يبلغ 20 سنة من العمر و تعتبر الفتاة مؤهلة للزواج عندما تبلغ 18 سنة من العمر **(6)**، إضافة إلى بروز بعض العوامل ذات البعد الاجتماعي و لكن بتأثير ديموغرافي بين أوساط الأسر الجزائرية و الأفراد، مست الإناث بشكل أخص، فحسب الدراسة التي قام بها Jacques Vallin التي أجراها في الجزائر سنة 1970 بهدف الكشف عن المحددات السوسيو اقتصادية المؤثرة على سن الزواج عند النساء، تبين أن التعليم عند الإناث من بين أكثر العوامل تأثيرا على تأخير سن الزواج لديهن، بحيث خلص الباحث في نهاية دراسته إلى التحقق من وجود بعدين لتأثير هذا العامل.

البعد الأول ديموغرافي مباشر، و هو طول فترة تمدرس الإناث قد يؤخر زواجهن لسنوات عديدة، أما البعد الثاني فاجتماعي غير مباشر، و هو أن المرأة كلما زاد مستواها التعليمي كلما قل تأثير العادات و القيم الاجتماعية المحيطة بها و المرتبطة بالزواج المبكر و اتسعت دائرة الحرية في اختيار الشريك المناسب لها في الوقت الذي تراه هي مناسبا و بالتالي تزيد مدة عزوبتها و يتأخر سن زواجها الأول. تدعيما لنتائج هذه الدراسة، جاءت نتائج المسح الوطني لسنة 1970 مؤكدة ذلك، بحيث بلغ السن المتوسط الأول للزواج عند النسوة اللواتي لم تتلق أي تعليم (عديمات المستوى التعليمي) 18.5 سنة، في المقابل بلغ عند النساء ذوات المستوى التعليمي الثانوي و المستوى العالي حدود 24 سنة.

أما بين تعدادي 1987 و 1998، فنلاحظ أن التغير في المؤشر محل الوصف قد نحا نحوا مخالفا تماما للسنوات العشر السابقة عند إدماج متغير الجنس كمتغير مراقبة، بحيث بلغ السن المتوسط الأول للزواج عند الذكور 31,3 سنة في حين وصل إلى 25,5 سنة لدى الإناث، مسجلا بهذا الارتفاع معدل تغير نحو الزيادة عند الذكور يفوق نظيره لدى الإناث بشكل كبير جدا فهو تقريبا ضعفه، إذ بلغ معدل التغير عند الذكور 13.4% أما عند الإناث فكان 7.58%، يمكن إرجاع هذا التفاوت إلى صدور قانون الأسرة سنة 1884، الذي نص على أن الرجل لا يمكنه الزواج حتى بلوغ السن 21 سنة كاملة، أما المرأة فلابد أن تتم 18 سنة كاملة، وهذا حسب المادة رقم 7 من قانون الأسرة، تكتمل أهلية الرجل

في الزواج بتمام 21 سنة، و المرأة 18 سنة، و للقاضي أن يرخص بالزواج قبل ذلك لمصلحة أو ضرورة **(7)** ، إضافة إلى ظهور بعض العوامل الاقتصادية التي من شانها أن ساهمت في ارتفاع السن المتوسط الأول للزواج، بالأخص لدى الذكور، كونهم من يتحملون المسؤولية الاقتصادية كاملة عند الزواج، سنتعرض لها بنوع من التفصيل في الفقرات القادمة.

بملاحظة التغير في المؤشر محل المتابعة للمرحلة الأخيرة، أي بين تعدادي 1998 و 2008، نجد أن التغير الحاصل في هذا المؤشر فيما يخص المقارنة في تغيره بين الذكور و الإناث مشابه تماما للفترة الثانية، أي بين تعدادي 1977 و 1987، بحيث نجد أن التغير الحاصل في السن المتوسط الأول للزواج لدى الإناث اكبر بكثير من نظيره لدى الذكور، إذ يعادل أكثر من ثلاث أضعافه، فسجل معدل ارتفاع عند الإناث مقداره 17.25%، أي ارتفع من 25,5 سنة إلى 29,9 سنة محققا فرق أكثر من خمس سنوات كاملة، في المقابل لم يبلغ معدل التغير عند الذكور سوى القيمة 5.43% و ذلك بارتفاعه إلى 33 سنة.

يمكن إرجاع هذا الارتفاع في السن المتوسط الأول للزواج لدى الإناث إلى زيادة نسبة الإناث ذوات المستويات التعليمية العليا، بحيث بلغ هذا المؤشر 33,2 سنة حسب نتائج المسح الوطني لسنة 2002 عند ذوات المستوى الثانوي فما فوق في المقابل بلغ عند النساء الأميات 28,3 سنة أي بفرق خمس سنوات تقريبا بين المستويين التعليميين. و استنادا لنتائج المسح الوطني لسنة 2006 ، فقد بلغ هذا المؤشر 33,1 سنة لدى ذوات المستوى التعليم العالي، في حين وصل إلى 28,7 سنة عند النساء اللواتي لم يتلقين أي تعليم بفرق يقارب الخمس سنوات لدى الإناث في المستويين.

مما سبق من قراءة وصفية لتطور السن المتوسط الأول للزواج في الجزائر من سنة 1966 إلى غاية سنة 2008، و معدلات التغير التي طرأت عليه خلال نفس المدة. و القراءة الوصفية لتطور متوسط حجم الأسرة الجزائرية ومعدلات التغير التي مستها خلال نفس المدة انطلاقا من سنة 1966 كسنة مرجعية للمقارنة.

وكذا ملاحظة الجدولين رقمي 1 و 3، الأول يخص تطور متوسط حجم الأسر الجزائرية أما الثاني فيخص تطور متوسط السن الأول للزواج في الجزائر، يتراء لنا أن لهما مسارين متباينين إلى درجة التناقض، بحيث المؤشر الأول يؤول إلى التناقص أما المؤشر الثاني فيؤول إلى التزايد، فهذا المساران التطوريان للمتغيرين محل المناقشة يوحيان لنا بوجود علاقة عكسية تماما بينهما، أي كلما ارتفع السن المتوسط الأول للزواج أدى ذلك إلى انخفاض متوسط الأسر الجزائرية.

2- المواليد: دون أدنى شك فان لعدد المواليد في الجزائر و التغير الذي مس مستويات معدله خلال الفترة الممتدة من سنة 1966 إلى غاية سنة 2002 تأثير مباشر على التغير في اتجاهات متوسط حجم الأسرة، قبل محاولة تسليط الضوء على العلاقة بين المتغيرين معدل المواليد و متوسط حجم الأسرة في الجزائر، وجب علينا أولا تتبع مراحل تطور معدل المواليد كخطوة أولى، ثم كخطوة ثانية مقارنه التطور الحاصل في مسار المتغيرين. و الجدول رقم 4، يلخص المعطيات الخاصة بمعدل المواليد على مستوى الجزائر ابتداءا من 1966 إلى غاية 2006 التي تم جمعها من منشورات الديوان الوطني للإحصائيات و اللجنة الوطنية للسكان بوزارة الصحة السكان و إصلاح المستشفيات.

جدول رقم 4 : تطور معدل المواليد في الجزائر من سنة 1966 إلى سنة 2006

السنة	معدل المواليد ‰	السنة	معدل المواليد ‰
1966	50,5	1987	34,6
1967	50,12	1988	33,91
1968	47,7	1989	31
1969	49,81	1990	30,94
1970	50,16	1991	30,14
1971	48,44	1992	30,41
1972	47,73	1993	28,22
1973	47,62	1994	28,24
1974	46,5	1995	25,33
1975	46,05	1996	22,91
1976	45,44	1997	22,51
1977	45,02	1998	20,58
1978	46,36	1999	19,82
1979	44,02	2000	19,36
1980	43,86	2001	20,3
1981	41,04	2002	19,68
1982	40,6	2003	20,36
1983	40,4	2004	20,67
1984	40,18	2005	21,36
1985	39,5	2006	22,07
1986	34,73		

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات، الحوصلة الإحصائية 1962-2011، ص 3

- وزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، تقرير اللجنة الوطنية للسكان، 2000، ص 63

عند تتبعنا لمعدلات المواليد الخام المسجلة في الجزائر، نجد أن الجزائر في سنواتها الأولى التي عقبت استقلالها مباشرة عرفت معدلات مواليد خام اقل ما يمكن وصفها به أنها كانت جد مرتفعة، بحيث تميز المجتمع الجزائري خلال العشر سنوات الأولى للاستقلال بانتهاجه السلوك الانجابي المرتفع ، كما تم تسجيل معدلات مرتفعة متعاقبة عبر السنوات إلى غاية سنة 1970 التي تعد بمثابة نقطة انعطاف و تحوُل في هذا المؤشر نحو الانخفاض على امتداد فترة الدراسة حسب معطيات الجدول رقم 4، كما يلاحظ من خلال نفس الجدول انخفاض بوتيرة سريعة نسبيا في المعدل الخام للمواليد، بحيث انخفض بفرق عشر (10) نقاط تقريبا بين كل عشرية و أخرى. فقيمه عموما و ليس إطلاقا، فاقت الخمسين في سنوات الستينات، لتتراجع إلى الأربعين في سنوات السبعينات، ثم انخفضت إلى الثلاثين في سنوات الثمانينات، وصولا إلى العشرين في التسعينات. و هذا ما يبينه المخطط رقم 3 الذي تم إنشاؤه اعتمادا على معطيات الجدول رقم 4. إجمالا ، بعد التمعن في بيانات الجدول أعلاه و المخطط رقم 3، يمكن تقسيم مراحل تطور المعدل الخام للمواليد في الجزائر إلى مراحل ثلاث.

المرحلتان الاولتان، و هما الأطول زمنيا تتوافقان في سير خط الاتجاه العام لمعدل المواليد نحو الانخفاض، لكنهما تختلفان في ذلك كما، أما المرحلة الثالثة فتخالف سابقتيها في اتجاه سيرورة المؤشر محل الملاحظة لكنها تتوافق معهما في بقاء قيمته منخفضة كما.

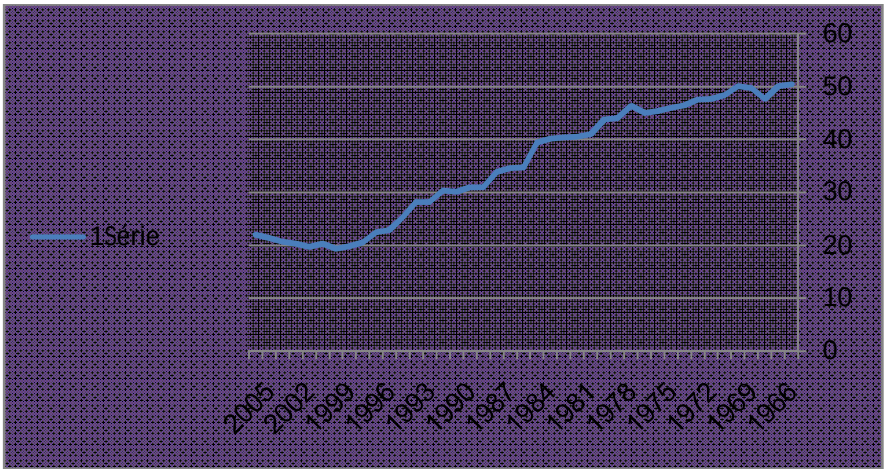

مخطط 3 : تطور معدل المواليد الخام في الجزائر من 1966 إلى 2006

المرحلة الأولى: بدأت هذه من 1966 منتهية عند 1985، لم يتم اختيار سنة انتهاء هذه المرحلة عشوائيا، أي سنة 1985، بل لأنها السنة التي توافق تسجيل اكبر عدد مواليد على الإطلاق في الجزائر على امتداد فترة الدراسة، بحيث بلغ عدد المواليد الأحياء المسجلين خلالها 864000 مولود حي (ولادات حية بعد التصحيح) حسب الديوان الوطني للإحصائيات، و حسب نفس المصدر فقد تم تسجيل أكثر من 800000 مولود حي سنويا خلال السنوات الثلاثة السابقة لها، امتازت هذه المرحلة عموما بتسجيل معدلات مواليد خامة سنوية مرتفعة بالرغم من تراجعها سنويا من سنة إلى لاحقتها، بحيث انخفض المعدل من 50,5‰ سنة 1966 إلى 39,5 ‰ سنة 1985، بتراجع قدره 11 نقطة في المعدل إجمالا، مسجلة بذلك معدل تغير نحو الانخفاض مقداره 21,78% مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 1966 و هو الأكبر خلال هذه المرحلة مما يؤكد ديمومة التراجع.

يمكن إرجاع أسباب بقاء معدلات المواليد مرتفعة خلال هذه المرحلة بالرغم من تراجعها الملموس من سنة إلى أخرى إلى كون الجزائر كانت دولة حديثة الاستقلال ما يقارب عشرين سنة (20) بعد استقلالها، مما يجعل الدولة غير مهتمة بدرجة كبيرة بالمشاكل الديموغرافية أو بتعبير آخر ليس المشكل الديموغرافي المتمثل في التزايد السكاني السريع نسبيا الناتج عن ارتفاع عدد المواليد السنوي، و ما ينجر عنه احد أهم أولوياتها في حين كانت منشغلة بترميم ما تركته سنوات التحرير في العهدة الاستعمارية على شتى القطاعات، و منشغلة ببناء اقتصاد وطني من شانه النهوض بالبلاد في شتى المجالات و بالأخص الصناعة و الزراعة، إضافة إلى ذلك الثقافة الديموغرافية المنتشرة و المترسخة بين أوساط الأسر الجزائرية المبنية على إنجاب اكبر عدد ممكن من الأولاد في كلى الوسطين على حد سواء.

المرحلة الثانية: امتدت هذه المرحلة من سنة 1985 إلى غاية مطلع الألفية الثالثة (2000)، امتازت هذه المرحلة كسابقتها، إذ تشتركان في نفس خط سير الاتجاه العام لمعدل المواليد أي تتجهان كلاهما نحو الانخفاض، إلا أن المعدلات السنوية الخاصة بهذه المرحلة اقل كميا مقارنة بنظيرتها المسجلة في المرحلة السابقة، بحيث بلغ معدل المواليد الخام لسنة 1986 القيمة 34,37‰ في حين كان عند بداية المرحلة السابقة 50,5‰ مسجلا معدل تغير باتجاه التناقص

بين بداية المرحلتين مقداره 31,22% (بين سنتي 1966 و 1986)، ليتراجع في نهاية هذه المرحلة إلى 19,36‰ في حين كان عند نهاية المرحلة السابقة 39,5 ‰ بفرق أكثر من 20 نقطة حسب معطيات الجدول رقم4، التراجع الكبير نسبيا في المعدلات الخام السنوية للمواليد في الجزائر خلال هذه المرحلة، في حقيقة الأمر لا يمكن نسبه و إرجاعه إلى سبب واحد بعينه، و لكنه أتى كنتيجة حتمية لمجموعة من الأسباب منها الديموغرافي و منه غير ذلك، منها ما كان على مستوى القناعات الفردية، ومنها ما كان كإرادة سياسية من طرف الدولة. ففي سنة 1988 كان الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة يمثلون نسبة 75% من مجموع سكان الجزائر، و بحلول سنة 1997 أصبحت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 39 سنة يمثلون نسبة 69.3% من مجموع السكان، هذه النسب من شانها رفع معدلات الإعالة التي غالبا ما تكون على عاتق مسؤوليات أرباب الأسر، و كذا الرفع من مستويات الإنفاق الحكومي خاصة قطاعي التعليم و الصحة من طرف الدولة. إضافة إلى ذلك ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، لان تعليم المرأة ساهم في تغيير الشروط الحياتية لها، ويعتبر تعليم الفتاة المؤشر الرئيسي في الجزائر عند الأخذ بالحسبان أن تأخر سن الزواج والتقليل من عدد الأطفال والنشاط المهني للمرأة يتعلق مباشرة بدرجتها العلمية **(8)**.

المرحلة الثالثة: امتدت هذه المرحلة من 2001 إلى غاية 2006، تميزت هذه المرحلة بمعاودة الارتفاع الجزئي في المعدلات الخام السنوية للمواليد، بحيث انتقلت قيمته من 20,3 ‰ سنة 2001 إلى القيمة 22,07 ‰ سنة 2006 حسب معطيات الجدول رقم 4. إلا أن قيمته بقيت ضئيلة بشكل كبير مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 1966، يمكن إرجاع أسباب هذا الانتعاش الطفيف في المعدل محل المتابعة إلى تحسن بعض الظروف الأمنية، الاقتصادية التي أثرت إيجابا على معدل المواليد السنوي في الجزائر.

بعد متابعتنا وصفيا لخط الاتجاه العام لمعدل المواليد الخام خلال فترة الملاحظة 1966 -2006، وجدنا انه مخالف تماما لسيرورة تطور متوسط السن الأول للزواج في الجزائر، في حين يطابق اتجاه تطور متوسط حجم الأسرة، و عند تعرضنا لكيفية تأثير العامل الديموغرافي معدل المواليد السنوي في الجزائر على متوسط حجم الأسرة الجزائرية، و عند البحث في أسباب انخفاض مستويات معدلات المواليد تم إرجاعها إجمالا لمجموعة من العوامل الاقتصادية مثل البطالة، التعليم و بالأخص لدى العنصر النسوي ، أثبتنا ضمنيا علاقة هذه العوامل بمتوسط حجم الأسرة الجزائرية، إذ بتأثيرها على معدل المواليد فهي تعد متغيرات وسيطية للتأثير على متوسط حجم الأسرة، أي أنها ذات تأثير عرضي غير مباشر، بحيث يؤثر عامل التعليم بارتفاعه لدى الإناث على الخفض من حجم الأسرة، و كذا تردي الوضع الاقتصادي من شانه أن يؤدي إلى خفض مستوى حجم الأسرة.

3- **العزوبة**: من بين العوامل الديموغرافية الهامة ذات الأثر البالغ في متوسط حجم الأسرة ظاهرتي العزوبة و العنوسة، كما أن ظاهرة العزوبة تتأثر هي الأخرى بمجموعة من الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية، إذ باستفحال ظاهرة العزوبة يقل متوسط حجم الأسر، و لذا سنحاول تتبع هذه الظاهرة خلال مدة الدراسة في الجزائر على مستوى الجنسين ذكور و إناث، مع محاولة إبراز مدى تأثيره هذه الظاهرة على التغير في مستويات متوسط حجم الأسرة في الجزائر، بالتركيز على نسب العزاب في الفئتين العمريتين الخماسيتين 25-29 و 30-34 من مجموع الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة لدى الذكور في الفئتين، لان السن المتوسط للزواج الأول عند الذكور يقع داخل مجال الفئتين عند كل المشاهدات باستثناء سنة 1966 حسب معطيات الجدول رقم 3، أما عند الإناث فسنركز على نسبتي العازبات الخاصتين بالفئتين العمريتين الخماسيتين 20-24 و 30-34، لنفس التبرير كون السن المتوسط للزواج الأول لدى الإناث يقع داخل مجال الفئتين المذكورتين عند كل المشاهدات باستثناء سنة 1966. تم تلخيص هذه المعطيات في الجدول رقم 5، و الذي يلاحظ من خلاله الارتفاع الرهيب و المستمر في

نسب العزوبة عند الجنسين ذكور و إناث على حد سواء في الفئتين محل الملاحظة، بحيث كانت النساء العازبات لا تمثلن سوى نسبة 11% من مجموع إناث الفئة [20- 24] في سنة 1966، لترتفع النسبة لنفس الفئة إلى 32% سنة 1977، ثم قفزت هذه النسبة إلى أن بلغت 76,46% في التعداد الموالي، و حسب نتائج مسح 2006 حققت أعلى مستوياتها على الإطلاق بنسبة قدرها 82,77% من مجموع إناث الفئة.

جدول رقم 5: تطور نسب العزاب في الجزائر حسب الجنس من سنة 1966 إلى سنة 2008

السنة	نسب العزاب (%)	
	عازبات [20 - 24]	عزاب [29 – 25]
1966	11	19,3
1970	18	19,5
1977	31	29,7
1987	32	49,6
1992	70,4	71,5
1998	76,46	77,73
2002	83,4	85,3
2006	82,77	85,43
2008	77,7	82,4

عند الذكور، كانت نسب العزاب تنحو نفس منحى نسب الإناث في تطورها، بحيث تراجعت من 19,3% سنة 1966 إلى 85,43%، غير أن الملاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن نسب الذكور العزاب من مجموع ذكور الفئة العمرية [29– 25] اكبر من نسب الإناث العازبات في الفئة [20- 24] في كل تواريخ فترة الملاحظة الممتدة من 1966 إلى غاية 2008، ماعدا سنة 1977 أين سجلت نسبة الذكور نسبة اقل مقارنة بنظيرتها لدى الإناث 29,7% و 31% على الترتيب. بعد تتبعنا لمسار تطور نسب العزاب في الفئة 25-29 لدى الذكور و في الفئة 20-24 لدى الإناث، وجدنا أن النسب لدى الجنسين معا ذكور و إناث تسير خلال تغيراتها في اتجاه مناقض تماما لتطور متوسط حجم الأسر الجزائرية و كذا معدل المواليد، إلا أنها تسير في اتجاه موافق لتغيرات متوسط السن الأول للزواج، وهذا استنادا إلى الاستقراء الرقمي لبيانات المؤشرات محل المتابعة، ما يمكن استنتاجه وجود علاقة عكسية بين نسب العزاب سواء ذكور أو إناث على حد سواء في الفئات الشابة و المؤشر متوسط حجم الأسر في الجزائر، و أن نسب العزاب الخاصة بالفئات الشابة للجنسين معا في الجزائر تؤثر سلبا على متوسط حجم الأسر بسبب توجهها الدائم نحو الارتفاع على امتداد فترة الدراسة.

4- أمل الحياة عند الولادة: من المنطقي جدا أن يؤثر أمل الحياة عند الولادة على متوسط حجم الأسرة بالزيادة أو النقصان تبعا لقيمته، بحيث كلما ارتفعت قيمته دل ذلك على فرصة لحياة أطول للفرد وسط أسرته، و بالتالي يرتفع حجمها و الذي ينعكس على زيادة متوسط حجم الأسر على المستوى الوطني، و العكس صحيح. لذا سنحاول تتبع التغير الذي مس أمل الحياة عند الولادة لدى الجنسين الذكور و الإناث كل على حدى، ثم على المستوى الكلي له في الجزائر ابتداءا من 1966 إلى غاية سنة 2006، استنادا على المعطيات التي تم استسقاؤها من طرف البنك الدولي لمؤشرات التنمية الخاصة بالجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6، أن أمل الحياة عند الولادة شهد ارتفاعا مستمرا و دائما على امتداد كامل سنوات الملاحظة دون استثناء في قيمته الكلية. نظرا لطول فترة الملاحظة زمنيا (أربعون سنة) يمكن إن نقسمها إلى أربع عشريات قصد الوصف المفصل لارتفاع أمل الحياة عند الولادة، الذي ارتفع من 48,79 سنة تبعا لسنة 1966 إلى 53,63 سنة تبعا لسنة 1976 محققا ربحا يقارب خمس (05)، ليرتفع إلى 66,39 سنة خلال 1986 مسجلا ربحا

يقارب ثلاثة عشر سنة (13) خلال العشرية الثانية و هو اكبر ربح سجله المؤشر محل الاهتمام مقارنة بالعشريات الثلاثة الأخرى، ثم بلغ 68,08 سنة خلال 1996 ليحقق بارتفاعه ما يقارب ثلاث سنوات في هذه العشرية، واصل ارتفاعه إلى غاية بلوغه 70,01 سنة خلال سنة 2006 محققا ربحا في حدود سنتين (2). خلال فترة الدراسة كاملة، سجل أمل الحياة عند الولادة في قيمته الكلية ربحا قياسيا قدره تقريبا 22 سنة كمتوسط زيادة في حياة الأفراد .

الجدول رقم 6: تطور أمل الحياة عند الولادة حسب الجنس من 1966 إلى غاية 2006

السنة	ذكور	إناث	المجموع	السنة	ذكور	إناث	المجموع
1966	48,02	49,60	48,79	1987	64,06	67,04	65,51
1967	48,41	50,01	49,19	1988	64,57	67,56	66,03
1968	48,78	50,40	49,57	1989	64,96	67,98	66,43
1969	49,15	50,80	49,96	1990	65,26	68,32	66,75
1970	49,53	51,20	50,34	1991	65,49	68,59	67,00
1971	49,92	51,61	50,74	1992	65,69	68,83	67,22
1972	50,34	52,04	51,17	1993	65,88	69,04	67,42
1973	50,81	52,52	51,65	1994	66,09	69,25	67,63
1974	51,35	53,07	52,19	1995	66,32	69,46	67,85
1975	51,99	53,73	52,84	1996	66,56	69,68	68,08
1976	52,75	54,55	53,63	1997	66,79	69,90	68,31
1977	53,65	55,55	54,58	1998	67,01	70,12	68,53
1978	54,67	56,72	55,67	1999	67,21	70,33	68,73
1979	55,79	58,01	56,87	2000	67,40	70,54	68,93
1980	56,99	59,40	58,16	2001	67,58	70,74	69,12
1981	58,22	60,82	59,49	2002	67,76	70,93	69,31
1982	59,44	62,20	60,79	2003	67,94	71,11	69,49
1983	60,61	63,48	62,01	2004	68,12	71,29	69,66
1984	61,68	64,62	63,12	2005	68,30	71,45	69,84
1985	62,63	65,60	64,08	2006	68,48	71,61	70,01
1986	63,42	66,39	64,87				

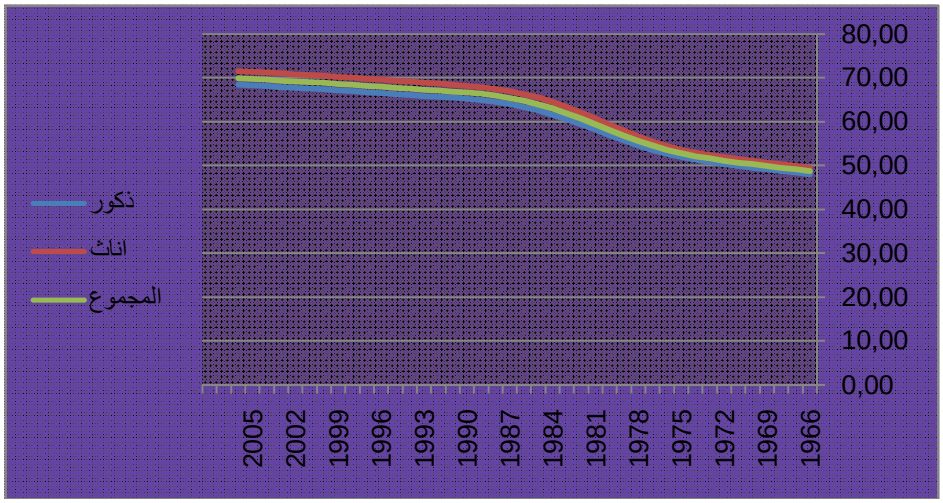

مخطط 4 : تطور أمل الحياة عند الولادة في الجزائر حسب الجنس من سنة 1966 إلى سنة 2006

بعد تتبعنا لمسار تغير أمل الحياة عند الولادة في قيمته الإجمالية السائر بشكل مستمر نحو التزايد حسب ما يوضحه بشكل أيسر المخطط رقم 4، وجدناه انه ارتفع خلال المرحلة الممتدة من سنة 1966 إلى غاية سنة 2006 بزيادة قدرت بأكثر من واحد وعشرين سنة (21,22 سنة)، أما عند الذكور فحقق ربحا قدره **20,46** سنة، في حين وصل الربح بالسنوات في هذا المؤشر لدى الإناث إلى **22,01** سنة، هذا الارتفاع القياسي الذي خص أمل الحياة عند الولادة في الجزائر دون أدنى شك، كان له اثر بالغ في ارتفاع متوسط حجم الأسر الجزائرية، بحيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على زيادة حظوظ الأفراد في العيش و التعمير لسنوات أطول إلى غاية أعمار متقدمة أوساط أسرهم مما ينجم عنه ارتفاع على مستوى الأسر منفصلة و الذي بدوره يرفع متوسط حجم الأسر على المستوى الوطني.

قائمة المراجع:

(1)- دليل العداد ، التعداد الخامس للسكان و السكن ، الديوان الوطني للإحصائيات ، فيفري 2008

(2)- Christophe Lalanne, Sébastien Georges, Christophe Pallier: Statistique Appliqué à l'Expérimentation en Sciences Humaines.

(3)- Nacer-eddine Hammouda, Kahina Cherfi Feroukhi, La nuptialité en Algérie, quelle transition , CREAD division économie social, Alger .

(4)- السعيد مربيعي، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1970.

(5) - Ali Kouaouci,gense et évolution de la politique de population en Algerie (1962-1994)

(6)- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ، دار النهضة العربية، 1999.

(7)- دار العلوم، الزواج و الطلاق في الشريعة و القانون ، عنابة، 2011،

(8) - Sadi Noureddime , La femme et la loi en Algérie, édition le femec, Paris, 1991.